

المعهد المصرفي الفلسطيني  
Palestinian Banking Institute



# مجلة الأبحاث المالية والمصرفية

## مجلة علمية محكمة



تصدر عن المعهد المصرفي الفلسطيني  
رام الله - فلسطين

العدد الثاني تشرين الثاني 2015

المجلد الثالث  
رد مد 2312-5357



# مجلة الأبحاث المالية والمصرفية

## مجلة علمية محكمة

المجلد الثالث - العدد الثاني - تشرين الثاني 2015

رئيس اللجنة الاستشارية للمجلة  
الدكتور جهاد الوزير

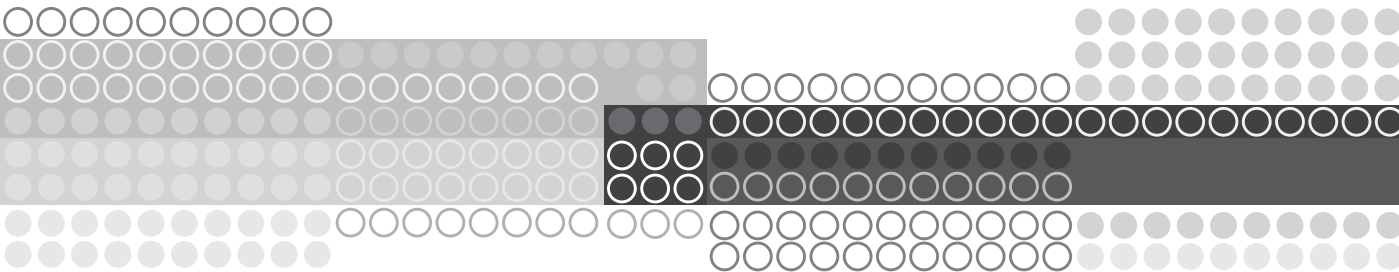
مدير التحرير  
باسل طه

رئيس هيئة التحرير  
الأستاذ الدكتور طارق الحاج

### أعضاء هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور بشارة بجاج، جامعة القدس أبو ديس - فلسطين  
الأستاذ الدكتور كمال رزيق، جامعة البليدة - الجزائر  
الأستاذ الدكتور سعد غالب ياسين، جامعة الزيتونة - الأردن  
الدكتور راسم نجيب كايد، الجامعة العربية الأمريكية - جنين - فلسطين  
السيد رياض مصطفى أبو شحادة - سلطة النقد الفلسطينية - رام الله - فلسطين

سكرتير التحرير  
بديعة ضيف الله



# مجلة الأبحاث المالية والمصرفية

## مجلة علمية محكمة

### الاشتراكات:

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور البريد):

- « (\$30) ثلاثون دولاراً أمريكياً للأفراد.
- « (\$50) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات

### تسدد الاشتراكات:

« بموجب تحويل بنكي على حساب (المعهد المصرفي الفلسطيني) لدى البنك العربي – فرع المنارة على الحساب التالي:

**Account No.: 510/259945/9230**

**Swift Code: ARABPS22230**

**IBAN: PS63 ARAB 0000 0000 9230 2599 45510**

**ملحوظة:** للأهمية برجاء إرسال صورة من إشعار التحويل SWIFT على الفاكس رقم: 22971007 (00970) مدون عليه الغرض من التحويل (قيمة الاشتراك في مجلة الأبحاث المالية والمصرفية الدورية العلمية المحكمة) واسم الجهة التي قامت بالتحويل.

### المراسلات

توجه باسم:

رئيس تحرير مجلة الأبحاث المالية والمصرفية مجلة علمية محكمة

### المعهد المصرفي الفلسطيني

ص. ب 3909 البيرة – فلسطين

هاتف: +97022971004

فاكس: +97022971007

بريد إلكتروني: research@pbi.ps

موقع إلكتروني: www.pbi.ps

« المواد المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو سياسة المعهد.  
« حقوق الطبع والنشر محفوظة للمعهد، ولا يجوز النسخ أو إعادة النشر، دون إذن كتابي مسبق من المعهد.

« فكرة وتأسيس: ياسل طه / 2013

« المدقق اللغوي: أحمد الخطيب

## شروط النشر في مجلة الأبحاث المالية والمصرفية «مجلة علمية محكمة»

### تعريف بالمجلة:

مجلة أبحاث مالية مصرفية علمية محكمة، تُعنى بنشر البحوث العلمية الأصيلة في مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية، باللغتين العربية والإنجليزية، ويجب أن يتسم البحث المقدم إليها بشروط البحث العلمي، وخطواته وفق ما هو متعارف عليه عربياً وعالمياً، وهي تعنى، إضافة إلى ذلك، بنشر المراسلة القصيرة، ورسالة المحرر، ومراجعة الكتب أو الموضوعات.

**تسليم مخطوطة البحث:** يقدم المؤلف نسخة الكترونية من مخطوطة البحث، ويعني تقديم مخطوطة البحث للنشر في المجلة، أن المؤلف قد فوّض المجلة قانونياً بنشر بحثه ودراسته، ويعني ذلك أيضاً أن المعلومات، التي تتضمنها تلك الأبحاث والدراسات المقدمة للنشر، هي معلومات حقيقية، وأصيلة، وغير منشورة سابقاً، وأنها من إنتاج المؤلف المذكور في المخطوطة فقط، إضافة إلى أنها ليست قيد النشر في أماكن أخرى.

و في حال قبول الأبحاث والدراسات للنشر فإن حق النشر والتوزيع، ينتقل تلقائياً إلى الناشر، ومن شأن هذا الحق أن يمكّن من توزيع المعلومات قدر الإمكان.

وتقدم مخطوطة البحث إلى [research@pbi.ps](mailto:research@pbi.ps) باللغتين العربية أو الإنجليزية، مع مراعاة ألا يزيد حجم البحث على (35) صفحة، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والجدول، والأشكال، والملاحق، ويراعى ترقيم الجداول والأشكال على التوالي وفق ورودها في البحث، مع تزويدها بعناوين، بحيث يكتب عنوان الجدول في أعلاه، وعنوان الشكل في أسفله، وفي حالة استخدام الباحث أداة أو أدوات بحثية في القياس، مثل الاستبانة، لا بد من وضع ملحق خاص بها، إذا لم ترد في متن البحث.

ويجب أن يستهل كل بحث بصفحة مستقلة تشتمل على ملخصين للبحث باللغتين العربية، والإنجليزية، بما لا يزيد، كل واحد منها، على (150) كلمة.

**المخطوطة:** تقدم المخطوطة مطبوعة على ورق أبيض (A4) على وجه واحد، وبالتباعد المزدوج، مع ترك هامش مناسبة (2.5 سم) من جميع الجهات، ويكون الخط من نوع (Simplified Arabic)، وتكون العناوين الرئيسية بخط عريض وبحجم (16)، أما باقي المادة المطبوعة فتكون بحجم (14).

وتشتمل المخطوطة على عنوان البحث، واسم المؤلف، وعنوانه، والملخصين، والتمن، ثم ينتهي البحث بالنتائج والتوصيات. ويذيل بقائمة للمراجع والمصادر التي ترد مرتبة ترتيباً أبجدياً، ثم الملاحق حال وجودها.

### التوثيق:

أ. في متن البحث:

يتم التوثيق، في متن البحث، وفقاً لأسلوب الجمعية الأمريكية السيكولوجية (APA5) على النحو الآتي:

- إذا كان المرجع كتاباً يكتب: اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات، ويتم ذلك بين قوسين هكذا:
- إذا كان المؤلف منفرداً يكتب: (الهيتمي، 2010، ص 312)
- إذا كان لمؤلفين اثنين يكتب: (الشوملي، والمومني، 2011، ص 212)
- وإذا كان لثلاثة فأكثر يكتب: اسم عائلة المؤلف الأول، ويضاف إليها عبارة وآخرون هكذا:

(الحاج وآخرون، 2011، ص 404)

« إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة علمية يراعي فيه ما سبق.

« أما إذا كان موقعاً على الإنترنت، فيكتب على النحو الآتي:

- اسم المؤلف (إن وجد)، عنوان المقالة، السنة. الموقع. هكذا:

2010. "الخدمات المصرفية" [http:// www.tit.net](http://www.tit.net)

**ب. المصادر والمراجع في نهاية البحث:**

ترد المصادر والمراجع العربية أولاً، ومن ثم تعاد القائمة باللغة الانجليزية (كما جاءت باللغة العربية في قائمة منفصلة)، ثم المصادر والمراجع الأجنبية على النحو الآتي:

**توثيق كتاب باللغة العربية أو الأجنبية، يراعي في ذلك الترتيب الآتي:**

- اسم عائلة المؤلف أو شهرته، يليها اسمه، سنة النشر، فراغان طباعيان، عنوان الكتاب، ويوضع تحته خط، الطبعة، فراغان طباعيان، الناشر، مكان النشر. مثال:

شوملي، سهير. (2011) السلوك التنظيمي. داروائل، عمان، الأردن.

Peter, M. (2009). An outline of English phonetics, Berlin University Press, Berlin, Germany.

Al-Nimr, Saleh. (2011) Alschareaa Aleslamiya. Dar Al-Amal. Amman-jordan.

**« توثيق بحث منشور في مجلة علمية باللغة العربية أو الأجنبية، يراعي في ذلك الترتيب الآتي:**

- اسم عائلة المؤلف، يليها اسمه. سنة النشر، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد، العدد إن وجد. الصفحات. ويوضع خط تحت اسم المجلة، ورقم المجلد، والعدد إن وجد. مثال ذلك:

الفيومي، أحمد. (2009)، «التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية...». مجلة جامعة النجاح للبحوث – ب (العلوم الإنسانية)، 18(2). 32-64.

Alzatare, D. (2009). “Principels of Enginering”. An-Najah National University Research Journal- B, 14.2; 215-326.

Al-Qagadamany, Ali. (2011). “Reasearch Methodolgy ...”. Majalet jameat Kadoore. 23(5). 19-30.

**« توثيق رسالة جامعية غير منشورة باللغة العربية أو الأجنبية، يراعي في ذلك الترتيب الآتي:**

- اسم عائلة الباحث، يليها اسمه. السنة. عنوان الرسالة. الكلية، الجامعة. بلد النشر. ويتم كتابة عنوان الرسالة بين علامتي تنصيص هكذا.

الناجي، سلمى. (2009). «اثر الدعم الحكومي على التنمية في فلسطين». رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين التقنية. طولكرم، فلسطين.

Faysal, M. A. (2012) “Adaptive and maladaptive and creativity. How are they related to professional and female actors” Unpublished dissertation University of London, Berek-ley, Cal., UK.

Makdise, Marwa. (2010). “Alhadara al-arabeya fi phalestine”. Resalet majester ghair manshurah. Kuleyt al-derasat alolya, jameat KadureTolkarem. Palestine.

**« توثيق الانترنت، يراعي في ذلك الترتيب الآتي:**

- اسم عائلة المؤلف أو شهرته، اسمه، سنة النشر. «عنوان المقالة»، الموقع، ويوضع تحته خط، مثال ذلك:

www.tit.net، 2009، «ذكاء الاعمال»،

Aljayar, Ateya. 2009. “thakaa almaarefa. www.tit.net.



## محتويات العدد

بحوث باللغة العربية

### اسم البحث

### الصفحة

- « دور اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في الحد من جريمة غسل الأموال في القطاع المصرفي الفلسطيني  
عامر سعدي جبر ..... 6
- « العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية  
(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين)  
د. مفيد الظاهر  
أ. هاشم التكروري ..... 33
- « واقع التدريب على جودة الخدمات المصرفية في البنوك المحلية الفلسطينية  
د. جميل جابر جميل علاونة ..... 61
- « دور آليات الحوكمة في معالجة المشكلات المصرفية في ظل الطبيعة الخاصة للبنوك  
د. عبدالله علي القرشي ..... 92

» The Dialectical Relationship between the Arbitration Panel and the Formal

Judicial System in Light of the Palestinian Law ..... 148

Dr.GhassanKhaled

## العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية

### (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد

د. مفيد الظاهر

أ. هاشم التكروري

mofeedthaheer@najah.edu

#### مقدمة:

إن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، وإن أهداف التقارير المالية غير ثابتة، ولكنها تتأثر بالبيئات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، وتتأثر أيضا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها التقارير المالية، ولكن هذه المعلومات تكون غالبا بصورة تقديرية وليست دقيقة تماما، وهي تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل. وتنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، ويتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لخدمة العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جيدة. إن التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين؛ وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين لديهم خلفية معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية وفي تقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض.

ويؤكد (محسن، 2008، ص10) إلى أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي يعدّ توقيت إصدار التقرير السنوي من المعايير الأساسية الواجب توافرها حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لمتخذ القرار، ويجب أن توفر معلومات عن الأداء المالي للمنشأة في فترة معينة لأن المستثمرين والدائنين يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية.

ويجب أن توفر معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وأوجه إنفاقها، وعن القروض وآلية سدادها، وعن رأس المال التي تشمل التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى لموارد المنشأة.

وأظهرت دراسة (نصار ولطفي، 1998) أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى التأخير في إصدار القوائم المالية، ولكن كان للعوامل التالية تأثير مهم في تأخير إصدار التقرير السنوي وهي: حجم الشركة موضع التدقيق، ونوع الرأي الصادر عن المدقق، ونظام الرقابة الداخلي للشركة، وإجراءات إصدار التقرير المالي السنوي. وهذا يدل على عدم قيام أقسام المحاسبة بواجبها وضعف إمكانياتها، وخصوصا في إكمال الأعمال المحاسبية الخاصة بنهاية السنة.

ويشير (حنش، 2009، ص4) إلى أن من العوامل التي تؤدي إلى تأخير إعداد القوائم المالية: عامل عدم وجود ضوابط قانونية تلزم بإعدادها من قبل الجهات المختصة مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، يليه عامل عدم وجود سوق للأوراق المالية كون هذه القوائم مطلوبة بشكل أساسي في أسواق المال.

يتضح مما سبق أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات، وسيتم دراسة هذه العوامل وغيرها بالتفاصيل الممكنة والآثار المترتبة عليها وصولاً إلى التوصيات التي تحد منها.

### مشكلة الدراسة وسؤالها الرئيسي:

بالرغم من أهمية المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية إلا أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تواجه بعض المشاكل التي تؤدي إلى تأخير إصدار تلك القوائم، وفي هذه الدراسة سوف نستعرض أهم العوامل التي تؤثر في تأخير إصدار هذه القوائم، من هنا تتضح مشكلة الدراسة في إجابتها عن السؤال التالي :

ما العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية؟

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية. حيث إن تلك القوائم في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية فعندما يعد المحاسبون تلك القوائم فإنهم يصفون خصائص المنشأة، وفقاً للنواحي المالية التي يعتقدون أنها تعبر بعدالة عن أنشطة المنشأة المالية لفترة زمنية معينة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤدي بالشركة إلى تأخير إصدار قوائمها المالية والآثار المترتبة على ذلك التأخير كالتقليل من مصداقية المعلومات الواردة في تلك التقارير وموثوقية هذه التقارير.

كما تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال الفائدة التي ستعكس على الشركات الفلسطينية، حيث ستوضح لها الأسباب التي تحول دون إصدار التقارير المالية في مواعيدها المحددة؛ ما يقلل من هذا التأخير. وتنعكس نتيجة هذه الدراسة على فئة كبيرة من المتعاملين مع القوائم المالية سواء أكانوا مكاتب تدقيق أم مستثمرين؛ ما يعكس أهمية هذه الدراسة بالنسبة لقطاع كبير من المتعاملين مع الشركات.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها كما يلي:

1. توضيح العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
2. معرفة آثار التأخير في إصدار القوائم المالية على وضع الشركة التنافسي في السوق.
3. معرفة تأثير الالتزام بإصدار القوائم المالية في الموعد المحدد على سعر السهم وربحية الشركة.
4. الوصول لنتائج وتوصيات لحل مشكلة الدراسة.



## فرضيات الدراسة

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=50.0$ ) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير حجم الشركة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=50.0$ ) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير واقع التدقيق.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=50.0$ ) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير طبيعة نظام الرقابة الداخلي للشركة.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=50.0$ ) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=50.0$ ) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير سنة التأسيس.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=50.0$ ) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير الالتزام بإصدار القوائم المالية.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=50.0$ ) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.
8. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=50.0$ ) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

## منهجية الدراسة

### مجتمع الدراسة:

الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

### عينة الدراسة:

سوف تكون العينة من المدققين الداخليين والخارجيين، المدراء الماليين، في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

### طريقة جمع البيانات:

1. المصادر الثانوية: سيتم الحصول على المعلومات الثانوية من الكتب والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة المتمثل في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
2. المصادر الأولية: من خلال الاستبانة التي ستوزع على المدراء الماليين والمدققين الداخليين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والمدققين الخارجيين في فلسطين.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### أولاً: الإطار النظري

يحتاج المستثمرون الحاليون والمرقبون والمقرضون إلى بيانات محدثة أولاً بأول عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، ولتوفير ذلك اتجهت الجهات التي تقوم بوضع المعايير المحاسبية نحو إعداد تقارير مالية في فترات أقل من سنة لتوفير المعلومات والبيانات الدورية للمستخدمين على فترات متقاربة عن وضع المنشأة، وتسمى هذه التقارير بـ (التقارير المالية)، ويمكن أن تحمل هذه التقارير معلومات كافية تتعلق باتجاهات مؤثرة في منشأة الأعمال وكذلك التأثيرات الموسمية، وكل هذه الأمور يمكن أن تختفي في ظل الاكتفاء بتقديم تقارير مالية سنوية فقط. (المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، 2007)

ووفقاً لهذا المفهوم يمكن أن نلاحظ ما يلي :

1. إن القوائم المالية تكون مرحلية لأنها تعد وتنتشر على أساس غير سنوي، وقد يكون شهري، إلا أنها غالباً ما تعد وتنتشر على أساس ربع سنوي أي كل ثلاثة شهور.
2. إن القوائم والتقارير المالية قد تكون في صورة قوائم مالية منازرة للقوائم المالية السنوية كأدوات للإفصاح المقنن أو قد تكون في صورة تقارير أو ملحوظات أو كشوفات أو مرفقات، إلى أنه أصبح من المتعارف عليه إن تكون في صورة قوائم مالية.
3. إن القوائم المالية وسيلة لتوصيل رسائل إعلامية تحمل معلومات مالية مثلها مثل القوائم المالية السنوية.
4. إن مستخدمي القوائم المالية هم أصحاب المصلحة في المشروع، مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين ونقابات العمل وإدارة المشروع نفسها وغيرهم من ممثلي الطرف الثالث.
5. إن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات لمستخدميها يمكن الاعتماد عليها لأغراض اتخاذ القرارات مما يستدعي بالضرورة إن تكون هذه القوائم قد تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل. (المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، 2007)
6. إن البيانات المالية توفر معلومات عن الوضع المالي للمنشأة والتغيرات الحاصلة في مركزها المالي والتي يستفيد منها قطاع واسع من مستخدميها في اتخاذ قرارات اقتصادية.
7. إن البيانات المالية تلبي احتياجات العمالة لمعظم المستخدمين، ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه البيانات توفر كل المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمون في اتخاذ القرارات الاقتصادية طالما أنها تعكس فقط الآثار المالية للأحداث الماضية، في حين أنها لا توفر بالضرورة المعلومات غير المالية.
8. كما تظهر البيانات المالية نتائج ممارسة الإدارة لما لها في حماية موجودات وحقوق المنشأة، وكذلك محاسبة الإدارة عن الموارد المؤتمنة عليها. (لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2006، ص 7-8)

## الدراسات السابقة

### دراسة (ربابعة، 2005) بعنوان مشاكل تطبيق المعيار المحاسبي (34) المتعلق بالتقارير المالية في الشركات الفلسطينية.

هدف هذا البحث وبشكل رئيسي إلى معرفة مدى الالتزام بأحد المعايير الضرورية حالياً، والتي يهمل في تطبيقها الكثير من الشركات المدرجة في السوق المالي، بالإضافة إلى توعية المستثمرين بأهمية مطالبة الشركات بالالتزام بها. كما هدف إلى التعرف على مشاكل تطبيق المعيار المحاسبي (34) المتعلق بالتقارير المالية في الشركات الفلسطينية، بعد الاطلاع على نتائج التحليل الإحصائي فان الدراسة خرجت بالنتائج التالية:

1. تساعد التقارير المالية في التنبؤ بقيمة وتوقيت أرباح المشروع على مدار السنة المالية وذلك على أساس مؤقت غالباً ربع سنوي.
  2. تساعد التقارير المالية في توفير معلومات وقتية مفيدة لأغراض تحديد مدى تقدم أداء المشروع، خاصة إذا كان هذا الأداء يقاس بالأرباح والتدفقات النقدية وعائد السهم.
  3. تساهم التقارير المالية في مساعدة أصحاب المصلحة في المشروع، خاصة المساهمون، على عمل تقييم ملائم ومستمر لأداء إدارة المشروع كوكيل عنهم
- وبعد الإطلاع على نتائج الدراسة فإن الباحثين يوصيان بما يلي:

1. ضرورة أن تلتزم الشركة بإعداد التقارير المالية حسب ما ينص عليه المعيار الدولي رقم (34) فيما يتعلق بإعداد التقارير
2. ضرورة أن يتم نشر التقارير المالية الحولية حسب الأصول وتكون في متناول الجميع.
3. ضرورة أن يتم إعداد التقارير من قبل محاسبين مختصين.

### دراسة (عبد الحق، 2005) بعنوان مدى التزام الشركات الإماراتية بإصدار التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن 60% من الشركات تلتزم بإصدار التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، وأشارت النتائج أيضاً أن ذلك يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركات وبالتالي إقبال المستثمرين على شراء الأسهم والسندات في هذه الشركات، وفي الختام أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بإصدار التقارير المالية. كما أوصت الدراسة بضرورة أن يتم إصدار التقارير في موعدها المحدد مسبقاً منذ بداية السنة المالية.

### دراسة (حماد، 2006) بعنوان أهمية الإفصاح في القوائم المالية

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أهمية الإفصاح في القوائم المالية، حيث بينت أنه وفقاً لاتجاهات وإصدارات المنظمات المهنية المعنية بالإفصاح المحاسبي بصفة عامة، والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بصفة خاصة، يجب أن يتم الإفصاح المرحلي في هذه القوائم وملحقاتها عما يأتي:

- إجمالي وصافي المبيعات ومدى تأثرها بالتقلبات الموسمية إن وجدت.
- مخصص ضرائب الدخل وفقاً لأفضل تقدير بشأن معدل الضرائب المتوقع في نهاية السنة.
- صافي الدخل العادي وصافي الدخل الشامل والعائد المتوقع على السهم.
- لسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ونشرها، خاصة ما يتعلق بالمخزون وتكلفة البضاعة، وإذا حدث وقامت إدارة المشروع بتغيير مبدأ محاسبي في فترة معينة؛ عندئذ يجب تحديد أثر هذا التغيير حتى تاريخ حدوثه، ويتم الإفصاح عنه في الفترة التي حدث فيها.

### دراسة (الوحيدى، 2007) بعنوان باب تأخر شركات القطاع الخاص في ليبيا بإصدار التقارير المالية السنوية.

أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات بلغت (15) شركة، وتم استخدام المنهج الوصفي الميداني. وبينت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) من حيث أسباب تأخر شركات القطاع الخاص في ليبيا بإصدار التقارير المالية السنوية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي. بينما اتضح وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، وكانت الفروق لصالح أصحاب فئة (أكثر من 10 سنوات)، وبينت النتائج أن التأخير في إصدار التقارير المالية ينجم في غالبية الشركات بسبب عدم انتهاء المحاسبين من إعداد القوائم المالية في موعدها المحدد، بالإضافة إلى تأخر بعض الصفقات التي تعقدها هذه الشركات. وفي الختام أوصت الدراسة بضرورة توضيح أسباب التأخر بالنسبة للمستثمرين حتى تسترد الشركة الثقة من قبل المستثمرين فيها.

### دراسة (عثمان، 2009) بعنوان أثر توقيت نشر القوائم المالية على قرارات المستخدمين (دراسة حالة شركة داجن لإنتاج الدواجن المحدودة- السودان).

تمثلت مشكلة الدراسة في القوائم المالية التي تصدر في غير توقيتها المناسب والأثر الذي يحدثه ذلك على قرارات المستخدمين عند الاعتماد على تلك القوائم عند اتخاذ قراراتهم. وقد تناولت الدراسة أهمية نشر القوائم المالية في وقتها المناسب، وتأثير تأخير نشر القوائم المالية على قرارات المستخدمين لما تحويه من معلومات محاسبية تساعدهم على اتخاذ وترشيد قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة التي تنشر القوائم المالية، وقد هدفت الدراسة إلى بيان الآثار السلبية التي تنتج عن تأخير نشر القوائم المالية، وبيان أهميتها لمستخدميها على اختلاف حاجاتهم منها عند الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تمثل أهمية كبيرة لدى مستخدميها؛ وذلك لما تحويه من معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية وترشيدها، وقد أوصت الدراسة بضرورة إصدار القوائم المالية على فترات منتظمة؛ حتى تتم الاستفادة منها، والتركيز على نوعية المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، وضرورة اتصافها بالخصائص النوعية؛ حتى تسهم بصورة فاعلة في التأثير إيجاباً على القرارات الاقتصادية المتخذة على أساسها.

### دراسة (عبد الناصر، فضل، 2010) بعنوان أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن.

استهدفت الدراسة التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات في كل من العراق والأردن. ولتحقيق هذا الهدف صاغ الباحثان ثلاث فرضيات أساسية،

وتم استخدام استمارة استبانة لجمع البيانات الضرورية لاختبارها؛ إذ تضمنت هذه الاستمارة 22 عاملاً من العوامل التي يحتمل أن يكون لها تأثير في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات. وتم ترتيب هذه العوامل في أربع مجموعات ترتبط الأولى بالشركة، والثانية بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني، والثالثة بمكتب التدقيق، أما المجموعة الأخيرة فتتعلق بعملية التدقيق.

#### دراسة (Halbouni, 2005) بعنوان مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية في الأردن.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الانطباعات السائدة لدى كل من معدي ومدققي مستخدمي القوائم المالية حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية في الأردن، وحول مدى إصدار هذه القوائم في توقيتها المناسب، وتشير نتائج هذه الدراسة، وبعد تطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة إلى أن المستجيبين لديهم انطباعات قوي بحيادية وقدرة مجلس معايير المحاسبة الدولي على إصدار معايير محاسبية مناسبة، يمكن تطبيقها في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن كلاً من سنوات الخبرة وتنوعها لدى المستجيبين كان لهما الأثر الأكبر حول قدرة الشركات على إصدار البيانات المالية في مواعيدها، بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج هذه الدراسة تشير أيضاً إلى أن الرغبة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعاظم دور مكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب تدقيق عالمية هما من أكثر العوامل المؤثرة في اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن، وفيما يتعلق بالإجراءات التي تم اتخاذها لاعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن، فتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الحاجة الملحة إلى ضرورة وجود قوائم مالية ذات مصداقية عالية أدى إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية على عجل ودون أية محاولة للاستفادة من التجارب السابقة للدول النامية.

#### الدراسات الأجنبية:

##### دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2000) بعنوان الشفافية والكشف عن البيانات المالية في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

تتمثل مشكلة الدراسة في الافتقار إلى وجود بنية أساسية محاسبية متطورة، تساعد المؤسسات بإصدار قوائمها المالية في المواعيد المحددة لها، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة استقرار الأوضاع المالية، كما يؤدي الافتقار إلى الشفافية والكشف عن البيانات المالية بدرجة كافية إلى ظهور صعوبات في الحصول على التمويل، ونقص المعرفة التي تتيح إدارة الشركة بشكل أفضل، وبالتالي فقدان القدرة على المنافسة، وتهدف الدراسة إلى محاولة إيجاد حلول ممكنة مقترحة للنظم المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تم جمع معلومات عن الحالة الراهنة والمشاكل التي تواجه البلدان التالية: الأرجنتين والبرازيل وبوتسوانا والكاميرون وكينيا والمغرب ولبنان وسنغافورة وماليزيا وبولندا وكازاخستان.

وتوصلت الدراسة إلى أن أقلية صغيرة جداً فقط من مديري مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية تتوافر لديها قدرة نظامية على إصدار القوائم المالية في مواعيد المحدد، وهذا يشكل عقبة كبيرة أمام نمو الأعمال التجارية لهذه المؤسسات. حيث لا تتوافر للكثيرين من منظمي المشاريع سوى أفكار بالغة الغموض عما إذا كانت أعمالهم التجارية مربحة حقاً، وعن هياكل تكاليف أعمالهم. ومن ثم فإنهم ليسوا في وضع يؤهلهم لتحسين ربحيتهم. كما أنهم لا يستطيعون الحصول على القروض اللازمة لتمويل أعمالهم؛ لأنهم لا يستطيعون إثبات ربحية هذه الأعمال أو الأصول التي يمتلكونها، وأخيراً فإنهم يتعرضون لمخاطر من منظور ضريبي؛ لأن الحكومات لا تتوافر لديها بيانات دقيقة تستند إليها في ما تتخذ من قرارات في مجال السياسة الضريبية، وتمنح

على أساسها الإعفاءات الضريبية، وفي الوقت نفسه فإن هؤلاء المديرين لا يستطيعون الطعن في التقديرات الضريبية المفرطة، وأوصت الدراسة إلى أنه ينبغي وجود عدة سمات وخصائص لا بد لأي نظام محاسبي أن تتوافر به، تقوم على الاتساق مع معايير المحاسبة الدولية.

### دراسة (Gale Group, 2001) بعنوان المعلومات المقدمة لتقييم أداء المشاريع التجارية.

هدفت الدراسة إلى زيادة وضوح المعلومات المقدمة للمستفيدين لتقييم أداء المشاريع التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أنه ينبغي إعادة ترتيب عرض البنود في القوائم المالية، وحذف جميع البيانات غير الضرورية. وقد أوصت باستخدام المعايير المتعددة لتقييم الأداء المالي للشركات، كما يجب أن تقدم القوائم المالية معلومات للدائنين وليس فقط للمستثمرين، حيث يستفيد الدائنون من القوائم المالية من خلال متابعة السيولة النقدية.

كما أشارت الدراسة إلى أهمية إصدار القوائم المالية في موعدها بالإضافة إلى ضرورة إصدار تقارير مرحلية ربعية من أجل التعرف على وضع الشركات المالي أولاً بأول دون أي تأخير.

### دراسة (Ajax and Liljeheden, 2005) : بعنوان الإفصاح الإلزامي للبيانات المحاسبية

أجريت دراسة ميدانية على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في 2004 في بوليفيا لتعرف المستوى اللازم من الإفصاح الإلزامي للبيانات المحاسبية فيها، واعتمدت الدراسة على البحث الميداني؛ حيث تمثلت عينة الدراسة في الدائنين كأحد أهم المستفيدين من البيانات المحاسبية للشركات نظراً لشدة فقر بوليفيا واعتمادها الدائم على القروض.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود فجوة كبيرة بين المعلومات المحاسبية المطلوبة وبين قدرة الشركة على تقديم هذه المعلومات بصورة صادقة وذات مصداقية في الموعد المناسب، حيث تبين أن الشركات تتأخر في إصدار قوائمها المالية حسب الطلب.

وخرجت بتوصيات منها: المطالبة بأن تكون التقارير المالية المنشورة بسيطة بقدر الإمكان وتوضح السيولة النقدية وميزانية ويفضل قائمة الدخل.

بالإضافة إلى تطوير الجانب المتعلق بعدم التأخر في إصدار القوائم المالية؛ وذلك لتحسن قدرة الشركة من الناحيتين المالية والمحاسبية، وإضفاء الثقة على القوائم المالية، واتباع نظام محاسبي دولي الذي يعتقد أنه مكلف، ولكن على المدى البعيد سيفيد المحاسبة البوليفية كثيراً.

### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في بورصة فلسطين، فمعظم الدراسات السابقة تتركز حول مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل عام، وما هي الإمكانيات التي يجب توافرها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وما هي المعوقات التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وبعض الدراسات تركز على الشروط اللازم توافرها لبناء معايير محلية توازي معايير المحاسبة الدولية، وما تتميز به هذه الدراسة هو إمكانية التطبيق العملي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وتحقيق ذلك من خلال أداة الدراسة وهي الاستبانة.

### الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وأداتها ومتغيراتها وإجراءاتها والمعالجات الإحصائية، وفيما يلي بيان بذلك:

#### منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة.

#### مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

#### عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة قوامها (48) فرداً في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وتم اختيار مفردة من كل شركه. مع العلم أن عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة 48 شركة.

### الجدول ( 1 )

#### توزيع عينة الدراسة

مدير مالي	16 مديراً
مدقق داخلي	16 مدققاً داخلياً
مدقق خارجي	16 مدققاً خارجياً
المجموع	48

### الجدول ( 2 )

#### توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
دبلوم	0	0%
بكالوريوس	33	68.8%
ماجستير	14	29.2%
دكتوراه	1	2.1%
المجموع	48	100%



## الجدول ( 3 )

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة
27.1 %	13	أقل من 7
20.8 %	10	7-10
52.1 %	25	أكثر من 10
100 %	48	المجموع

## الجدول ( 4 )

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنة التأسيس

النسبة المئوية %	التكرار	سنة التأسيس
17.1 %	7	قبل 1980
36.6 %	15	1980-1995
31.7 %	13	1996-2005
14.6 %	6	بعد 2005
100.0 %	41	المجموع

## الجدول ( 5 )

توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم الشركة

النسبة المئوية %	التكرار	حجم الشركة
20 %	8	1-2 مليون
15 %	6	2-4 مليون
65 %	26	أكثر من 4 مليون
100 %	40	المجموع

## الجدول ( 6 )

توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة عمل الشركة

النسبة المئوية %	التكرار	طبيعة عمل الشركة
8.5 %	4	تجاري
14.9 %	7	صناعي
44.7 %	21	خدمي
27.7 %	13	مالي
0.0 %	0	زراعي
4.3 %	2	أخرى
100.0 %	47	المجموع

## أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة.

## صدق الأداة:

تأكد الباحث من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وأشار المحكمون إلى صلاحية أداة الدراسة

## ثبات المقياس:

قام الباحث بحساب ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

(Alpha Chronbach)، وبلغ معامل الثبات (0.71)، وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض الدراسة.

## إجراءات الدراسة :

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية :

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الاستبانة.
- تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

## تصميم الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

### المتغيرات المستقلة:

**المؤهل العلمي:** وله أربعة مستويات: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)  
**سنوات الخبرة:** وله ثلاثة مستويات: (أقل من 7 سنوات، من 7-10، أكثر من 10 سنوات)  
**سنة التأسيس:** وله أربعة مستويات: (قبل 1980، 1980-1995، 1995-2005، بعد 2005)

**حجم الشركة:** وله ثلاثة مستويات: (من 1-2 مليون، 2-4 مليون، أكثر من 4 مليون)  
**طبيعة عمل الشركة:** وله ستة مستويات: (تجاري، صناعي، خدماتي، مالي، زراعي، أخرى)  
**2- العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وتشمل:**

واقع التدقيق
فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية
إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي
الالتزام بإصدار التقارير المالية
الرأي الصادر عن المدقق

**المتغير التابع:** تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

### المعالجات الإحصائية:

- التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية.
- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين.
- اختبار تحليل التباين الأحادي.
- اختبار معامل الثبات ألفا.

### مناقشة نتائج الدراسة

#### النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة :

ما العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟

وللتحقق من سؤال الدراسة استخدم الباحث المتوسطات والنسب المئوية حسب التقدير الآتي:

( 20 % فأقل ) درجة قليلة جداً.

( من 20 % وحتى أقل 40 % ) درجة قليلة.

( من 40 % وحتى أقل 60 % ) درجة متوسطة.

( من 60 % وحتى أقل 80 % ) درجة مرتفعة.

( من 80 % فأكثر ) درجة مرتفعة جداً.

## المجال الأول: واقع التدقيق

## الجدول (7)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال واقع التدقيق

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
1	Q1	تؤثر إجراءات التدقيق على تأخر إصدار الشركة قوائمها المالية	3.15	1.11	63%	مرتفعة
2	Q2	يؤثر نطاق عملية التدقيق على تأخر إصدار الشركة قوائمها المالية	3.00	1.43	60%	مرتفعة
3	Q3	يؤثر زمن التدقيق على تأخر إصدار الشركة قوائمها المالية	4.38	0.73	88%	مرتفعة جداً
4	Q4	تؤثر عدم استقلالية المدقق على تأخر إصدار الشركة قوائمها المالية	4.00	0.00	80%	مرتفعة جداً
5	Q5	يؤثر استخدام الحاسوب في التدقيق على موعد إصدار القوائم المالية	3.56	1.51	71%	مرتفعة
6	Q6	يؤثر تأهيل المدقق وخبرته على التأخر في إصدار القوائم المالية	4.67	0.48	93%	مرتفعة جداً
		متوسط واقع التدقيق	3.79	0.88	76%	مرتفعة

يتضح من الجدول أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال واقع التدقيق هي

76 %، وهي نسبة مرتفعة، وبالتالي هناك أثر لمجال واقع التدقيق على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

## المجال الثاني: فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية

### الجدول (8)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
7	Q7	يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تأخر إصدار القوائم المالية	3.67	0.48	73%	مرتفعة
8	Q8	كفاءة نظام الرقابة الداخلية تقلل من تأخير إصدار القوائم المالية	3.67	0.48	73%	مرتفعة
9	Q9	التزام الشركة بنظام الرقابة الداخلي يقلل من العوامل المؤثرة على التأخر في إصدار القوائم	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
10	Q10	امتلاك نظام الرقابة الداخلية يزيد من مستوى الشفافية والنزاهة في الشركة	4.67	0.48	93%	مرتفعة جداً
11	Q11	الالتزام بمعايير التدقيق الداخلية يقلل من تأخر إصدار القوائم المالية	4.00	0.83	80%	مرتفعة جداً
12	Q12	نظام الضبط الداخلي يقلل من تأخر إصدار القوائم المالية	3.67	0.48	73%	مرتفعة
		متوسط فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية	4.00	0.53	80%	مرتفعة جداً

يتضح من الجدول أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية هي 80 %، وهي نسبة مرتفعة جداً، وبالتالي هناك أثر لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة

السلطانية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

### المجال الثالث: إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي

#### الجدول (9)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
13	Q13	الإدارة البيروقراطية في الشركة تؤدي إلى تأخر إصدار القوائم المالية	3.33	0.95	67%	مرتفعة
14	Q14	الروتين في إجراءات إصدار التقرير المالية يؤدي إلى تأخر إصدار القوائم المالية.	4.00	0.00	80%	مرتفعة جداً
15	Q15	الصلاحيات الممنوحة للمدقق تؤدي إلى التأخر في إصدار القوائم المالية.	4.33	0.95	87%	مرتفعة جداً
16	Q16	الإدارة المركزية المشرفة على عمليات إصدار التقارير تؤدي إلى تأخر القوائم المالية	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
17	Q17	الوضع المالي في الشركة يؤدي إلى تأخر إصدار التقرير السنوي لها	2.33	1.26	47%	
18	Q18	لا يوجد التزام بالوقت بالنسبة لإصدار التقرير المالي السنوي	3.67	1.26	73%	مرتفعة جداً
		متوسط إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي	3.67	0.82	73%	مرتفعة

يتضح من الجدول أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي هي 73 %، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

## المجال الرابع: الالتزام بإصدار التقارير المالية على الشركة

## الجدول (10)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية على الشركة

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
19	Q19	إصدار القوائم المالية في موعدها يساهم في زيادة ثقة المستثمرين بالشركة	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
20	Q20	إعداد القوائم دون تأخير يساعد في اكتشاف الأخطاء مبكراً دون الانتظار سنة كاملة	3.00	1.43	60%	مرتفعة
21	Q21	إعداد القوائم دون تأخير يزيد من ربحية الشركة.	3.33	0.95	67%	مرتفعة
22	Q22	إعداد القوائم دون تأخير يحسن من الوضع التنافسي للشركة في السوق.	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
23	Q23	قلة تدريب الموظفين يؤدي إلى التأخر في إصدار القوائم المالية	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
24	Q24	تأخر بعض الشركات في إصدار القوائم بسبب الخلل في بيئة الاستثمار في الأراضي الفلسطينية	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
25	Q25	تأخر بعض الشركات في إصدار القوائم المالية بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي في فلسطين	3.67	1.26	73%	مرتفعة
		متوسط الالتزام بإصدار التقارير المالية على الشركة	3.90	0.79	78%	مرتفعة

يتضح من الجدول أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية هو 78%، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.



## المجال الخامس: الرأي الصادر عن المدقق

## الجدول (11)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال الرأي الصادر عن المدقق

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
26	Q26	الرأي النظيف يؤثر في تأخير إصدار القوائم المالية	3.00	0.83	60%	مرتفعة
27	Q27	الرأي المتحفظ يؤثر في تأخير إصدار القوائم المالية	4.00	0.00	80%	مرتفعة جداً
28	Q28	الرأي العكسي يؤثر في تأخير إصدار القوائم المالية	4.00	0.00	80%	مرتفعة جداً
29	Q29	رأي الممتنع عن إبداء الرأي يؤثر في تأخير إصدار القوائم المالية	4.00	0.83	80%	مرتفعة جداً
30	Q30	عدم إمكانية التعبير بالرأي في القوائم المالية	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
31	Q31	يتأخر إصدار القوائم المالية عندما يشعر المدقق أنه لن يعطي رأياً فنياً محايداً	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
32	Q32	عدم حصول المدقق على أدلة تدقيق كافية ومناسبة يؤدي إلى تأخر إصدار القوائم المالية	4.33	0.48	87%	مرتفعة جداً
		متوسط الرأي الصادر عن المدقق	4.04	0.44	81%	مرتفعة جداً

يتضح من الجدول السابق أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال الرأي الصادر عن المدقق هو 81 %، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال الرأي الصادر عن المدقق على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

## الجدول (12)

النسب المئوية وتقديرها لمجالات العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

المجالات	النسبة المئوية	التقدير
واقع التدقيق	76%	مرتفعة
فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية	80%	مرتفعة
إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي	73%	مرتفعة
الالتزام بإصدار التقارير المالية على الشركة	78%	مرتفعة
الرأي الصادر عن المدقق	81%	مرتفعة جداً
المجموع	78%	مرتفعة

يظهر من الجدول السابق أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (78 %)، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن المجالات الخمسة لها تأثير على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

### النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فهي كالتالي

### المؤهل العلمي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي تظهر نتائجه في الجدولين (9،10) الآتي:

#### الجدول (14)

المتوسطات الحسابية حسب متغير المؤهل العلمي

المتوسط	المؤهل العلمي
---	دبلوم
3.90	بكالوريوس
3.82	ماجستير
3.66	دكتوراه
3.87	المجموع

#### الجدول (15)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي

الدالة *	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
		0.053	2	0.106	بين المجموعات
0.117	2.255	0.024	45	1.062	داخل المجموعات
			47	1.168	المجموع

\* دالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha = 0.05)$

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ وذلك لأن الدلالة أكبر من  $(0.05)$ .

متغير سنة التأسيس:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير سنة التأسيس.

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والذي تظهر نتائجه في الجدولين (11، 12) الآتي:

## الجدول (16)

المتوسطات الحسابية حسب متغير سنة التأسيس

المتوسط	سنة التأسيس
3.90	قبل 1980
3.83	1980-1995
3.90	1996-2005
3.88	بعد 2005
3.87	المجموع

## الجدول (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير سنة التأسيس

الدالة *	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.665	0.529	0.014	3	0.041	بين المجموعات
		0.026	37	0.955	داخل المجموعات
			40	0.996	المجموع

\* دالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha = 0.05)$ 

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير سنة التأسيس؛ وذلك لأن الدلالة أكبر من  $(0.05)$ .

## سنوات الخبرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي تظهر نتائجه في الجدولين (14، 13) الآتي:

**الجدول (18)**

المتوسطات الحسابية حسب متغير سنوات الخبرة

المتوسط	سنوات الخبرة
3.89	أقل من 7
3.88	7-10
3.85	أكثر من 10
3.87	المجموع

**الجدول (19)**

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات الخبرة

الدلالة *	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.797	0.228	0.006	2	0.012	بين المجموعات
		0.026	45	1.157	داخل المجموعات
			47	1.168	المجموع

\* دالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha = 0.05)$ 

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ وذلك لأن الدلالة أكبر من  $(0.05)$ .

**حجم الشركة:**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير حجم الشركة.

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي تظهر نتائجه في الجدولين الآتيين:

### الجدول (20)

المتوسطات الحسابية حسب متغير حجم الشركة

حجم الشركة	المتوسط
مليون 1-2	3.92
مليون 2-4	3.90
أكثر من 4 مليون	3.83
المجموع	3.87

### الجدول (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير حجم الشركة

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	الدلالة *
بين المجموعات	0.068	2	0.034		
داخل المجموعات	0.888	37	0.024	1.426	0.253
المجموع	0.956	39			

\* دالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha = 0.05)$

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير حجم الشركة؛ وذلك لأن الدلالة أكبر من  $(0.05)$ .

### طبيعة عمل الشركة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير طبيعة عمل الشركة. ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي تظهر نتائجه في الجدولين:

## الجدول (22)

المتوسطات الحسابية حسب متغير طبيعة عمل الشركة

المتوسط	طبيعة عمل الشركة
3.91	تجاري
3.85	صناعي
3.86	خدمي
3.88	مالي
---	زراعي
3.93	أخرى
3.87	المجموع

## الجدول (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير طبيعة عمل الشركة

الدالة *	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.947	0.180	0.005	4	0.019	بين المجموعات
		0.027	42	1.119	داخل المجموعات
			46	1.138	المجموع

\* دالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha = 0.05)$ 

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير طبيعة عمل الشركة؛ وذلك لأن الدلالة أكبر من  $(0.05)$ .

## النتائج والتوصيات

### النتائج:

1. يتضح من نتائج التحليل أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (78 %)، وهي نسبة مرتفعة.
2. اتضح أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال واقع التدقيق هي 76 %، وهي نسبة مرتفعة، وبالتالي هناك أثر لمجال واقع التدقيق على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
3. تبين أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية هي 80 %، وهي نسبة مرتفعة جداً، وبالتالي نقبل الفرضية ونقول: إن هناك أثراً لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
4. يتضح أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي هي 73 %، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أننا نقبل الفرضية، ونقول: إن هناك أثراً لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
5. اتضح أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية هو 78 %، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
6. يتضح من الجدول السابق أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال الرأي الصادر عن المدقق هو 81 %، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال الرأي الصادر عن المدقق على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
7. تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وسنة التأسيس، وسنوات الخبرة، وحجم الشركة وطبيعة عمل الشركة؛ وذلك لأن الدلالة أكبر من (0.05).



### التوصيات:

بعد إجراء التحليل الإحصائي والاطلاع على نتائجه أوصي بما يلي:

1. ضرورة إيجاد نظام رقابة داخلي فعال؛ حتى يساعد في عدم تأخير الشركات في إصدار قوائمها المالية.
2. ضرورة إيجاد نظام محاسبي فاعل في الشركات المساهمة العامة يعتمد على الكفاءة العلمية، ويساعد في نشر القوائم المالية في موعدها المحدد.
3. تفعيل التشريعات الحالية واستصدار تشريعات جديدة تجبر الشركات على إصدار قوائمها في الموعد المحدد.
4. ضرورة أن تقوم الشركات بالاتفاق مع المدقق الخارجي لإبداء الرأي في القوائم المالية في الموعد المحدد؛ حتى لا يتأخر إصدار القوائم المالية.

### المراجع:

1. حنش، حسان حسن، القوائم المالية المرحلية – أهميتها وإمكانية إعدادها في الجمهورية اليمنية- دراسة ميدانية، جامعة سبأ، رسالة ماجستير، اليمن، 2009
2. حماد، طارق، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المالية الدولية الحديثة، 2006
3. لايقة، رولا كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا. 2007
4. لجنة معايير المحاسبة الدولية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2006
5. أبو نصار، محمد، منير لطفي، العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية، رسالة ماجستير، مجلة دراسات-العلوم الإدارية، المجلد 25، العدد 2 1998
6. الضبان، محمد، دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، 2001 .
7. محسن، محمد فايق عبد الرحمن، مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (رقم 1) «دراسة تطبيقية»، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين. 2008.
8. جربوع، يوسف محمود، “مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين”، الجامعة الإسلامية – غزة -فلسطين. 2007.

### المراجع الأجنبية:

- 1-United Nations Conference on Trade and Development, transparency and disclosure in the financial business of small and medium-sized enterprises in developing countries, 2000.
- 2-Gale Group, Information provided to assess the performance of the business, 2001.
- 3-Ajax and Liljeheden, Mandatory disclosure of accounting data, 2005.
- 4-Halbouni, The appropriateness of international accounting standards in Jordan. 2005

### مواقع الانترنت:

- 1- المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، 2007، التقارير المالية المرحلية, <http://abdlhakim.blogspot.com>
- 2- موقع المحاسبين العرب، 2011، فحص التقارير المالية الأولية. <http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-4241.html>
- المعايير المالية ومعايير التدقيق, [www.amman-stock.com](http://www.amman-stock.com)
- 3- جميلة أحمد الأكاديمية الدولية لتدريب المحاسبين، 2009، <http://kenanaonline.com/users/TEXON/posts/10158>

# JOURNAL OF BANKING AND FINANCIAL RESEARCH

Scholarly Refereed Journal

---

Volume 3 No. 2- November 2015

**Advisory Committee Chairperson**  
**Dr. Jihad El-Wazir**

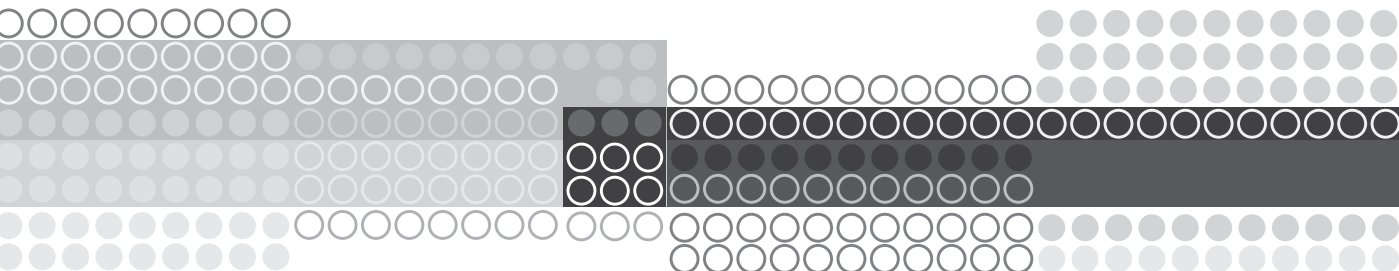
**Editorial Board Chief**  
**Professor Tariq Al-Hajj**

**Editorial Manager**  
**Basil Taha**

## **Editorial Board**

- » Professor Bsharah Bahbah, Al\_Quds University, Jerusalem, Palestine
- » Professor Kamal Ruzaiq, University of Blida, Algiers, Algeria
- » Professor Saa'd Ghaleb Yaseen, University of Zaitouna, Amman, Jordan
- » Associate Professor Rasem Kayed, Arab American University, Jenin, Palestine.
- » Mr. Riyad Mustafa Abu Shehadeh, PMA, Ramallah, Palestine

**Editorial Secretary**  
**Ms. Badi'a Daifallah**

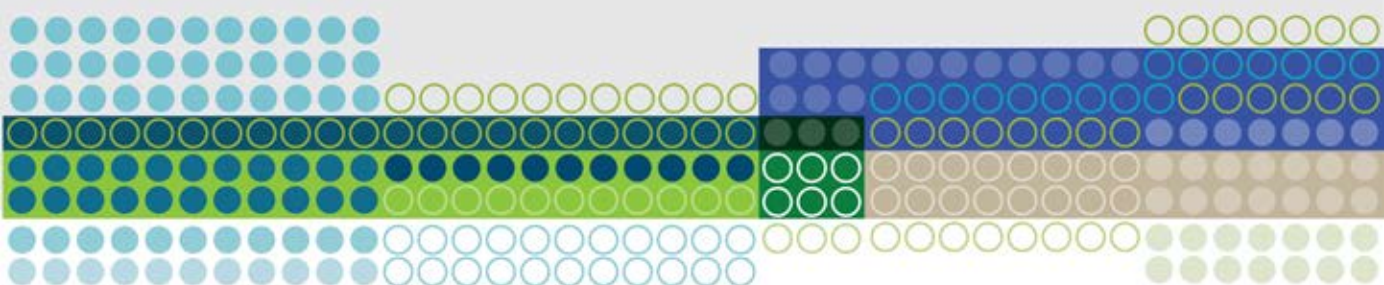


المعهد المصرفي الفلسطيني  
Palestinian Banking Institute



## JOURNAL OF BANKING AND FINANCIAL RESEARCH

Scholarly Refereed Journal



Published by Palestinian Banking Institute  
Ramallah, Palestine

Vol. 3  
ISSN 2312-5357

No. 2/ November 2015